إقامة الدولة الإسلامية

بين منهاج النبوة وسبل أهل الضلالة

١

لن نبالغ بالقول إن تحدثنا أنَّ مئاتٍ من الحركات والأحزاب والفصائل قامت خلال القرن الماضي زاعمة العمل على إعادة الخلافة، وتطبيق الشريعة، وإقامة الدين في الأرض، ولكنها جميعا فشلت في تحقيق ذلك، رغم أن قليلا منها وصل إلى مرحلة التمكين الحقيقي أو الشكلي، بل منها من تمكن من إقامة بعض أحكام الشريعة، ولكن تلك الآمال كلّها لم تتحقق إلا في الدولة الإسلامية، والفضل لله من قبل ومن بعد.

ولو نظرنا إلى حال تلك الحركات لوجدنا أنها بغالبها صنعت لنفسها العقبات والعراقيل التي سدّت الطريق أمامها، أو دفعتها دفعاً إلى الانحراف عن الطريق الحقيقي والوحيد المُوصل للهدف السامي الذي كانوا يطمحون إليه، وذلك أنهم كلفوا أنفسهم بما لم يكلفهم به الله، وألزموا أنفسهم بما لم يُلزمهم به الله، سواء منهم من سلك طريق التشديد والغلو وافتراض ما لم يفرضه الله عليهم، أو من سلك طريق التفلّت من الأحكام الشرعية، وفي كلا الحالتين كان الابتعاد عن الصراط المستقيم، والمنهج القويم في إقامة الدين.

حتميّات فاسدة

ومن أبرز ما كلَّفوا به أنفسهم هو ما ابتدعوه من مناهج في العمل، وضعها لهم قادتهم ومنظروهم وعلماؤهم، أطلق بعضهم عليها أسماءً كالنظريات السياسية والمناهج الحركية أو ما شابه، ويقصدون بذلك ما افترضوه من مقدمات ضرورية للوصول إلى النتائج التي يرومون الوصول إليها من عملهم وحركتهم، حيث أن أفهامهم، وأهواءهم أوحت إليهم طرقاً في العمل ينبغي سلوكها للوصول إلى الهدف المنشود وهو إقامة دين الله في الأرض، ولم يكتفوا بوضع هذه النظريات، أو الفرضيات، بل جعلوها بمثابة الصراط المستقيم بالنسبة للعمل لإقامة دين الله، إذ لا يصح –في نظرهم- سلوك غيرها للوصول إلى الغاية، وبالتالي فقد سلكوا طريق الحتميّة، وكلّفوا أنفسهم ومن تبعهم ما لا يطيقون، مما لم يُفرض عليهم، فزادوا ضلالاً على ضلال، والله لا يهدي القوم الفاسقين.

وهذه الافتراضات قامت على أساس أن الطريق لإقامة الدين ينبغي أن يكون بالوصول إلى هدفٍ مرحلي ما، أو تجاوز عقبة رئيسة ما، وبدون تحقيق هذا أو ذاك لا يمكن –بحسب زعمهم- إقامة الدين، ولا الحديث عن دولة إسلامية، فضلاً عن إقامة خلافة على منهاج النبوة وإمامة عظمى لأمة واحدة.

والمشكلة الأكبر من وراء افتراضاتهم، هي أن الفرضيات –على العموم- لا يمكن إثبات صِحتها، أو بيان بطلانها، إلا بعد إخضاعها للتجربة، فإذا تطابقت النتيجة مع الفرضية، فقد بُرهنت، وعُدَّت نظرية صحيحة، ومع تكرار نجاح هذه النظرية في ظروف مختلفة فإنها تكتسب صفة المعادلة الثابتة، التي يمكن من خلالها توقع نتائج أي فعل، أو مستقبل أي حالة، إذا تطابقت عناصر الفعل وحالته، مع ما تتطلبه المعادلة، وهنا كانت مصيبة أولئك القوم، إذ إنهم عاملوا فرضياتهم على أنها نظرياتٌ مُبرهنٌ على صحتها، أو عاملوا نظريات الآخرين التي ظنوا صحتها في ظروفهم الخاصة على أنها معادلات ثابتة ينبغي العمل بها في كل حال، وزمان، ومكان.

تجاربٌ أثمانُها الدماءُ

وبما أن المجال الوحيد لتجربة الفرضيات، أو النظريات التي تخص البشر، أو قسماً منهم، وكل ما يتعلق بحياتهم، هو جعلهم أنفسَهم حقلاً للتجارب، بدفعها إلى تطبيق الفرضيات، وانتظار ظهور النتائج على الواقع، وتسجيلها، ثم الحكم من خلالها على صحة الفرضية، من خلال برهان الواقع، مما يعني تحمل تكلفة عالية للوصول إلى المبتغى، إضافة إلى الخسائر الكبيرة المتوقعة في حال كانت الفرضية خاطئة من الأساس، أو جرى تطبيقها بطريقة خاطئة، أو لمجرد دخول متغير أو عامل مؤثر –غير معتبر سلفا- في التجربة عليها، مع صعوبة أو استحالة إخراجه منها، بسبب تشابك واختلاط العوامل المؤثرة في الطبيعة، بخلاف تجارب المختبرات (كالتي تتعلق بعلمي الفيزياء والكيمياء التقليديين)، التي يمكن فيها عزل التجربة بدرجة كبيرة عن الوسط المحيط، وبالتالي الحصول على نتائج أكثر قرباً من الحقيقة.

فقد حمل المنظرون وقادة الحركات فرضياتهم، وأسقطوها على الأرض فوراً، محملين أتباعهم (وأنفسهم أحيانا) تكاليف تطبيق التجربة، وكلٌ منهم يجرّب فرضياته في من تبعه من الناس، حتى امتلأت الأرض بالتجارب الحركية التي قامت على أساس تلك الفرضيات، وبالتالي شهد القرن الماضي عددا من التجارب الرئيسة، التي تفرَّع عن كل منها عدّة تجارب، وبالمحصِّلة صرنا نجد العشرات من التجارب التي تطبق في آن واحد على الساحة الكبيرة التي ينتشر فيها المسلمون في العالم، بل تجد في البلد الواحد عدة تجارب، يتصارع أصحابها فيما بينهم أكثر مما يتصارعون مع الأنظمة الطاغوتية التي خرجوا في الأساس لمواجهتها.

عُبّاد النظريات

لقد كانت نتيجة تلك التجارب كارثية بحق، فقد قُتل، وسُجن، وشُرِّد، الملايين من الناس على أيدي الأنظمة الطاغوتية، دون تحقيق نتيجة تذكر، وكان وراء ذلك في الغالب –بالإضافة إلى الضلال في العقيدة والمنهج- فرضيات خاطئة، حاول أصحابها تجربتها على الواقع، وقد أقنعوا أتباعهم سلفاً بأنها صحيحة، وأن نتائجها الإيجابية مضمونة، بل تعدت نتائج تلك الفرضيات الخسائر الكبيرة المادية والبشرية، لتصيب الدين ذاته، بما جرى إدخاله عليه من البدع والمنكرات باسم الوسائل الضرورية لإحداث التغيير المنشود، ووصل الأمر ببعضهم إلى سلوك طريق الشرك بالله، وهو يزعم أن هذا الطريق يؤدي بالأمة إلى التوحيد الخالص، فلا هم ديناً أقاموا، ولا هم دنياً أبقوا.

ولو تتبعنا الساحة اليوم لوجدنا أنها ما زالت تعج بتلك الفرضيات الفاسدة التي جعلها كثير من الناس إلهاً يُعبد من دون الله، فتتحزب حولها الحركات، ويتعصب لها الأفراد، ويُعقد عليها الولاء والبراء، رغم ما أثبتته من فشل، وما أحلّته بالأمة من كوارث، وفوق ذلك كله وضوح مخالفتها لأصل دين الإسلام، وأحكامه.

أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ

قال الإمام الطبري –رحمه الله- في تفسير قوله تعالى {أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} [الملك: ٢٢]:

«يقول تعالى ذكره: {أَفَمَنْ يَمْشِي} أيها الناس {مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ} لا يبصر ما بين يديه، وما عن يمينه وشماله {أَهْدَى}: أشدّ استقامة على الطريق، وأهدى له، {أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا} مشي بني آدم على قدميه {عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} يقول: على طريق لا اعوجاج فيه» [تفسير الطبري].

إذ لا يُتصور بحالٍ أن من يمشي وهو لا يرى الطريق أمامه أهدى من الذي يسير مستقيما على طريق لا عوج فيه ولا عقبات، فالأول مخوف عليه دائما أن يضل الطريق، أما الآخر فقد منّ الله عليه بقدرته على إبصار ما حوله وكذلك هو يسير على صراط مستقيم لا يؤدي به إلا إلى الهدى.

وهكذا الفرق بين مجاهدي الدولة الإسلامية وغيرهم من مرتدي الفصائل والتنظيمات وضُلّالهم، فأهل الحق لا يسيرون خطوة إلى الأمام إلا بعد أن يعلموا الحكم الشرعي لهذه الخطوة، فلا يسيرونها إلا إن تأكدوا أنها مشروعة لن تخرجهم عن الصراط المستقيم الذي يوصلهم إلى الجنة، فضلا عن كونه سيوصلهم إلى غايتهم في إقامة الدين.

أما أهل الضلال فإنهم قد انكبوا بوجوههم على السبل التي خطها لهم قادتهم لا يرون غيرها، ولا يرون ما فيها من عِوج، ولا ما يعترضها من عقبات، لذلك لا يلبثون أن يصطدموا بعقبة كؤود أو ينحرفوا انحرافا يبعدهم عن الصراط المستقيم.

وسنقدّم –بإذن الله- في حلقات قادمة نماذج لسبل أهل الضلالة في سعيهم المزعوم لإقامة الدين، وتحكيم الشريعة، وإعادة الخلافة، ليظهر الفارق بينها وبين منهاج النبوة الذي سارت عليه –بفضل الله- الدولة الإسلامية حتى مكنها الله في الأرض، والحمد لله رب العالمين.

إقامة الدولة الإسلامية

٢

بين منهاج النبوة وسبل أهل الضلالة

إن الدولة الإسلامية هي الوسيلة الوحيدة لإقامة الدين، وتحقيق العدل بين الناس الذي فرضه الله -تعالى- على خلقه، وجعل تحكيم شريعته شرطا له، وبغياب هذا الدين، وبتحكيم غير شريعة الله -سبحانه- يطغى الكفر، ويسود الظلم، ولعلاج ذلك يلجأ الناس إلى مسالك شتى، فمنهم من يرى أن إقامة الدين إضافة إلى كونها واجبا شرعيا، فإنها تتضمن تحقيق العدل، وهم المسلمون لرب العالمين، ومنهم من يسعى لإقامة كل ما يحسبه عدلا بأي طريق كانت، ولأسباب دنيوية محضة، وهم المفسدون من دعاة الإصلاح في كل ملّة ودين باطل.

إذ يتساوى البشر جلهم برغبتهم في إقامة العدل داخل المجتمعات التي يحيون فيها، ويرون في ذلك وسيلة لتجنيبهم ظلم الآخرين لهم، وفتح المجال أمامهم ليحيوا حياتهم الدنيوية بأمان أكبر، وسعادة أكثر، ولذلك نرى كثرة ما كتبه الفلاسفة والمتكلمون من الجاهليين في مسائل الحكم، لكونه وسيلة لإقامة العدل، وسعادة البشر، وظهرت مصطلحات كثيرة تحوم حول "الحكم العادل" و"المدينة الفاضلة" التي يحلم الناس بوجودها والعيش فيها، وقد قام عدد لا يحصى من الثورات والحروب في الأمم المختلفة لتحقيق هذه الغايات.

فبإغفال الناس للمنهج الذي بيّنه لهم خالقهم -جلّ وعلا- لتحقيق العدل فيما بينهم، وتحصيل السعادة في الدارين، لا يلبثون أن يختلفوا فيما بينهم، وأن يظهر فيهم الأئمة المضلون الذين يزعم كل منهم أنه وحده من يعرف الطريق لتحقيق العدل، وأنه وحزبه هم الوحيدون الذين بإمكانهم إقامته في الأرض، وعندما تتصارع رؤاهم حول العدل الذي يزعمون مع رؤى غيرهم ومصالحهم، لا يبقى إلا السلاح حكما بينهم، إذ لا أصل متفق عليه بينهم يرجعون إليه لحسم التنازع.

قالوا إنّما نحن مصلحون

وعلى هذا يسير الكثيرون ممن يزعمون اتّباع أنبياء الله ورسله -عليهم السلام- ممن ترك السنة وسار على طريق الهوى والبدعة، فضلَّ عن الصراط المستقيم، واتبع كلٌّ منهم سبيلا من السبل، عليه شيطان يدعو إلى النار، وكلٌّ منهم يدّعي أنه وريث علم النبوة، وحامي حمى الشريعة، وكلٌّ منهم يؤمل أتباعه بأنه سيعيد الدين إلى ما كان عليه في حياة أنبيائهم، بل وسيحقق لهم ما لم يتحقق لأولئك الأنبياء من الظفر والتمكين، وتحكيم الكتاب وإقامة الدين، وفي المحصلة ظهرت فيهم الفرق المتعددة؛ ففي النصارى إحدى وسبعون فرقة، وفي اليهود ثنتان وسبعون، ليتبعهم من يزعمون الانتساب إلى أمة محمد، صلى الله عليه وسلم، فينقسموا بدورهم إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها على ضلالة إلا فرقة تسير على منهاج النبوة، على ما كان عليه النبي -عليه الصلاة والسلام- وصحابته الكرام.

ومن يرجع إلى تاريخ كثير من تلك الفرق يجد أن مبدأ الانحراف في مناهج كثير منها، الذي قادها إلى الخروج عن الدين بالكلية إنما هو مناداتهم بالعودة إلى منهاج النبوة مع بنائهم دعاواهم على أصول فاسدة، وسعيهم في إقامة دولة تختلف كثيرا عن دولة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ما برحوا أن يزداد بهم الانحراف، ويبتعد بهم سبيلهم عن الصراط المستقيم، وهم يزيدون على دينهم وينقصون بما يخدم منهجهم الضال، حتى باتت أديانهم المختلفة شيئا مختلفا عن دين الإسلام الذي خرجوا بادئ الأمر يطلبون إعادته لما كان عليه السلف الأول.

الرافضة.. تاريخ طويل من الضلال

فالرافضة -إن صدق عدُّهم من أولى الفرق ظهورا- هم استمرار للانحراف الذي بدأ عند بعض الناس بتعصبهم لآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، واعتقادهم أنه لن يعيد الدين إلى ما كان عليه قبل انقطاع الوحي، ولن يحفظه إلى يوم القيامة إلا رجال من آل النبي وذريته، فظهرت في الشيعة عقيدة الوصاية على الدين التي حصروها بعلي، رضي الله عليه، وخرجوا بكذبةٍ مفادها أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نصّ عليه خليفة من بعده، وأظهروا بدعة تفضيله على الصحابة وخاصة الشيخين، ثم تطوّر بهم الأمر إلى الغلو في علي بل إلى تأليهه في حياته وبعد موته، وأصبحت مسألة إمامة أهل البيت أصلا في دينهم، فلا يرون طريقا لإصلاح الدين إلا أن تكون إمامة الدين لواحد من أبناء فاطمة، رضي الله عنها.

وهذا الاتجاه البدعي في الإصلاح المزعوم -الذي ألزموا به أنفسهم- ذهب بهم في كل مرة يموت فيها إمامهم المنصوب إلى القول برجعته، أو إنكار موته، بل ووصل بهم الأمر إلى أن ينسبوا لأحد أئمتهم ابنا لم يكن له، وذلك لما وصلت سلسلة الإمامة التي تنتقل حلقاتها من الآباء إلى الأبناء إلى طريق مسدود، عندما انعدمت سلالة الإمام الحادي عشر الحسن العسكري، فخرجوا بكذبة الإمام الثاني عشر الذي أسموه (محمد المهدي بن الحسن العسكري)، ليواروا سوءة ضلالهم في مسألة الوصاية، بأن خلت الأرض من وصي يحقق شروطهم النَسبيّة والشرعية، واخترعوا قصة غيبته في سرداب سامراء إلى آخر الزمان ليستمر منهجهم البدعي الشركي الضال، زاعمين ظهوره في آخر الزمان ليملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا.

دين ملفق في خدمة منهج ضال

ومنذ بداية ظهور فرقة الشيعة وحتى ما نراه اليوم من شرك طوائفهم المختلفة وكفرها، غيّر علماء السوء الذين يتبعونهم دين الإسلام الذي زعموا أول الأمر أنهم حريصون على حفظه ووقايته من الانحراف الذي ادعوا وجوده، وأضافوا عليه الكثير من أديان أهل الكتاب والوثنيين، وأنكروا منه كل ما لا يوافق هواهم ومنهجهم، وكذبوا على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وآل بيته، من الآثار ما ملؤوا به المجلدات وخدعوا به السذج الأغرار، وحتى القرآن الكريم لم يسلم من كفرهم وتشكيكهم، فزعموا أن فيه زيادة ونقصانا، لما وجدوا أن آياته تعارض ما يزعمون من الدين.

ولعزل منهجهم عن منهج أهل السنة والجماعة بالكلية، طفقوا يدورون على الفرق المنحرفة، والأديان الباطلة، ليختاروا من كلٍّ منها ما يمكن أن ينبني على أصولهم الفاسدة من العقائد والأحكام، حتى لفقوا لأنفسهم دين الرفض الذي يخالف دين الإسلام بالكلية.

ومن يرجع لتاريخ فرق الشيعة يجد أنها ما زالت منذ عهدها الأول مستمرة في العمل لإقامة ما يزعمون أنه الدولة الإسلامية، وإدخال الناس في دينهم الباطل الذي يزعمون أنه الدين الذي نزل على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وورث تبليغه للناس أئمتهم الغائبون، ولا يعلم إلا الله -تعالى- عدد من قُتل من أتباع ملتهم ومن المسلمين في سبيل غاياتهم تلك في حروبهم التي لم تتوقف ضد المسلمين خلال القرون الأربعة عشر الماضية.

فهكذا نشأ دين الرفض كلّه من أصل فاسد ونظرية فاسدة في الإصلاح، رأوها ضرورية لتحقيق العدل الذي يزعمون السعي إليه، والإصلاح الذي يكذبون في ادعاء طلبه، أخذها بعض الشيعة الأوائل من دين اليهود، أو أدخلها في أذهانهم يهودي كابن سبأ، باعتقادهم وصاية علي بن أبي طالب على الدين من بعد انقطاع الوحي، كما كان يوشع بن نون وصيا على بني إسرائيل من بعد موسى، عليه السلام، وتطوّرت هذه الفكرة على مدى القرون الطويلة، وما جرى فيها من صراعات بين فرق الشيعة وأعدائهم، ومن نزاعات بين فرق الشيعة أنفسهم، ومن تبديل وتغيير في دينهم على أيدي علماء السوء المشرعين لهم من دون الله، حتى تكوَّن من كل ذلك هذا المزيج النجس من العقائد الذي نراه اليوم عند فرق الشيعة المختلفة.

تنظيمات وفصائل على خطى الرافضة

فهذا التطور البعيد الأمد لدين الرافضة يقدّم لنا نموذجا حيا لما يمكن أن تصل إليه الدعوات إلى إقامة الدولة الإسلامية إن سلكت سبلا تنحرف عن الصراط المستقيم، وجعلت من تلك السبل واجبا حتميا على الناس سلوكه لإقامة الدين، فكانت نهايتهم أن بدّلوا الدين ليتوافق مع تلك السبل التي ابتدعوها.

وهذا ما نجد كثيرا من الدعوات تسير عليه اليوم في طريقها المزعوم لإقامة الدين وتحكيم شريعة رب العالمين، فالانحرافات التي بدأت في أول الطريق لم تلبث أن انجلت اليوم عن ابتعادٍ كبيرٍ عن منهاج النبوة، بل ومحاربة لهذا المنهاج الذي رضيه الله ورسوله، صلى الله عليه وسلم.

وسنسعى -بإذن الله- فيما يأتي من حلقات هذه السلسلة إلى ضرب أمثلة أكثر لتوضيح هذه الفكرة، وصولا إلى بيان مآلات سبل الضالين، مقارنة مع منهاج النبوة الذي تسير عليه الدولة الإسلامية اليوم، بفضل الله تعالى.

إقامة الدولة الإسلامية.. بين منهاج النبوة وسبل أهل الضلالة (٣)

الرافضة الاثنا عشرية

من النص المزعوم.. إلى الإمام المعدوم

يضع أصحاب الدعوات الباطلة لأنفسهم أصولا فاسدة ليبنوا عليها نظرياتهم وعقائدهم، فلا يمضي بهم زمن إلا وقد اكتشفوا بأنفسهم أن نظرياتهم لا تستقر على أصولهم فيلجؤون إلى تعزيز تلك الأصول بمزيد من البدع والضلالات، لتقوى على حمل ما علاها، وكذلك يعمدون إلى ما بنوه فوقها فيعيدون ترتيبه ليحققوا لبنائهم بعض التوازن.

هكذا يستمرون في بنيانهم إلى أن يصلوا إلى مرحلة يعجزون فيها عن تعزيز الأصول، أو تثبيت البنيان، فينهار بهم، ويخسروا بذلك الدنيا بعد أن خسروا الآخرة، قال جل جلاله: {أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} [التوبة: ١٠٩-١١٠].

وهكذا هي غالب النظريات التي وضعها بعض المنتسبين للإسلام الزاعمين الصدق في السعي لإقامة الدولة الإسلامية، من الذين جعلوا لمساعيهم أصولا فاسدة، ثم بنوا عليها أفعالهم وتوجُّهاتهم واجتهاداتهم الخاطئة، التي لا تلبث نتائجها إلا وتنقض أصولها، فلا يكون أمام أولئك الضالين من خيار غير تدعيم أصولهم المنتقضة بالمزيد من دعائم الباطل، فيزدادون بها ضلالا، ويزداد بنيانهم خرابا، حتى لا يبقى من الإسلام فيه شيء.

وفي مبحثنا حول مناهج إقامة الدولة الإسلامية بين أتباع المنهج النبوي وأتباع سبل الضلالة، نجد أنفسنا مضطرين للوقوف مطولا أمام تجربة الروافض الاثني عشرية التي وصلت بهم إلى أن يضعوا بأيديهم وألسنتهم دينا جديدا، لا صلة له بالإسلام إلا كصلة أديان اليهود والنصارى بدين إبراهيم عليه السلام، والتقديم بدراسة هذه التجربة التي امتدت لأكثر من ١١ قرنا، فهي بذلك من أطول التجارب، وأكثرها وضوحا في بيان مدى الانحراف الذي سبَّبه البناء على أصل فاسد في العمل على ضلالة لإقامة الدولة الإسلامية، والادِّعاء الكاذب بالسعي لحفظ الإسلام من البدع والانحرافات.

مبدأ دعوتهم.. نصٌ بالإمامة مزعوم

يزعم الروافض المشركون أن مبدأ دعوتهم كان في حياة النبي عليه الصلاة والسلام، بوصيَّته ونصِّه بالخلافة والإمامة لعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وأولاده من بعده، ولا دليل لديهم على هذه الوصية، سوى ما يختلقون من تأويلات باطلة لنصوص الكتاب والسنة، بل الأدلة الثابتة تنقض ما يدّعون.

ومنها قول عمر، رضي الله عنه: "إني لئن لا أستخلِف فإن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لم يستخلِف، وإن أستخلِف فإن أبا بكر قد استخلَف" [رواه مسلم]، ففيه دليل على أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يستخلف عليًّا ولا غيره من صحابته رضي الله عنهم، وما رواه البخاري عن الأسود أنه قال: ذكروا عند عائشة أن علياً -رضي الله عنهما- كان وصيا، فقالت: "متى أوصى إليه"، وقد كنت مسندته إلى صدري، أو قالت: حجري، فدعا بالطست، فلقد انخنث في حجري، فما شعرت أنه قد مات، فمتى أوصى إليه؟"، وكذلك فإن إجماع الصحابة على البيعة لأبي بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم- لم يخرج عنه من يزعمون الوصية لهم، وهم علي بن أبي طالب وابناه الحسن والحسين رضي الله عنهم، وغير ذلك من الأدلة التي تهدم كذبة الوصية كثير.

ومما ينقض ثبوت الوصية أيضا، التنازع الذي حصل بين من يزعمها من الروافض وغيرهم ممن يزعم النصرة لآل البيت، فكلٌّ منهم يزعمها لواحد من آل البيت، وخاصة بعد مقتل علي رضي الله عنه، بين من يزعمها في عقب العباس بن عبد المطلب، أو الحسن بن علي، أو الحسين بن علي، أو محمد بن علي (ابن الحنفية) رضي الله عنهم، بل ولأبناء جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، ولم يمت واحد ممن يدَّعون له الإمامة إلا زادتهم الأهواء والشبهات تفرقا، وكلٌّ منهم يزعم الوصية لمن يهواه، فلو كان لأيٍّ منهم نص أو وصية لأثبت بها الحق لإمامه، ولكنهم في كثير من الحوادث لم يجدوا ما يستشهدون به على منافسيهم سوى معجزات مزعومة وخوارق مكذوبة، كما استدل الروافض على إمامة علي بن الحسين، ورفض إمامة أخيه زيد بن الحسين، بأن الأول ثبتت بيعته على لسان الحجر والشجر!

أصل ضلال الرافضة.. ادعاء عصمة الأئمة

ويمكننا أن نلخِّص الأصل الذي قام عليه دين الرافضة والذي بنوا عليه كل ضلالاتهم وانحرافاتهم حتى يومنا هذا، باعتقادهم أن الدولة الإسلامية لا يجوز أن تقوم، إلا أن يقوم عليها إمام اشترطوا له شروطا ما أنزل الله بها من سلطان، أهمها أن يكون معصوما من كل ما يقدح في عدالته الظاهرة والباطنة، عالما بكل شيء ومنه الغيب، منصوصا عليه بأمرٍ من الله سبحانه، وأن دين الناس لا يستقيم بغير هذا الإمام، وأن الناس إن آمنوا بأئمتهم، وصفاتهم، وأطاعوهم في كل ما أمروا، فإن أمورهم ستستقيم، وإن دولتهم ستكون على منهاج النبوة.

ولا يكفي عندهم أن يحوز الإمام تلك الصفات، بل لا بد أن يكون متفرّدا بها من بين البشر، لا شبيه له بينهم، ولا ندّ له منهم، ومن نازعه في شيء من ذلك فهو طاغوت، ومن أعطى المنازع للإمام ما يجب للإمام فقد أشرك بالله سبحانه.

ومرجع هذا الأصل الفاسد لديهم هو القول بأن الإمام يجب أن يطاع ويُتبَّع كطاعة النبي -صلى الله عليه وسلم- واتِّباعه، ولذلك لا يمكن أن يكون من عامة المسلمين ممن يجوز عليه الجهل والخطأ والنسيان والهوى، بل لا بد أن يكون عالما بكل شيء يريد أن يعلمه، منزَّها عمَّا يعتري البشر من خطأ وسهو وميل لهوى، لكي لا يُطاع في معصية، ولا يُتَّبع على ضلالة، ولا يوجد له ندٌّ فينازعه الملك وتحصل الفتنة، ولا ند له في العلم فيخالفه الرأي ويحدث الافتراق.

ولما كانت الصفات التي اشترطوها من الخفيَّات التي لا يمكن الاطلاع عليها، وجب عندهم أن يجري اختيار هذا الإمام من الله تعالى، كما يُختار الأنبياء، لأنه وحده العالم بالخفايا، بل وتعدوا في الأمر إلى أن يوجبوا على الله -تعالى- هذا الأمر، لأنه إن لم يختر لهم هذا الإمام يكون ظالما لهم إن عذبهم، إذ لا حجة له عليهم بغياب الإمام الذي يقوم مقام الرسول، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا، ولذلك فإنهم يصفون من يرونه إماما بأنه "حُجَّة" أي تقوم به الحجة على الناس، ليستحق من يعصيه العذاب من الله سبحانه، ويكون هذا الاختيار بالنص الذي يزعمونه لعلي -رضي الله عنه- وأبنائه من بعده.

توحيد الطاعة ينقض نظرية العصمة

ويأتي فساد أصلهم في طلب العصمة للأئمة من ضلالهم في مسألة طاعة الإمام، فالله -عز وجل- جعل طاعة الأئمة والأمراء تَبَعا لطاعة الله ورسوله، لا مساوية لها، فمتى ما كان أمر الأمير في المعروف، فإن طاعته هي طاعة لله سبحانه، ومتى ما تعارضت طاعة الأمير مع طاعة الله وجبت معصية الأمير، وإفراد الله -سبحانه- بالطاعة.

وقد أوجب -جل جلاله- طاعة أولي الأمر، ولكنه أمر حين التنازع بالردّ إلى الله ورسوله، أي الكتاب والسنة، للتأكيد على أن طاعة أولي الأمر هي طاعة لله، فقال: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [النساء: ٥٩]، وقال عليه الصلاة والسلام: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني) [رواه مسلم]، ولا يُعقل أن تكون طاعة الأمير الذي أوصى النبي -صلى الله عليه وسلم- في حياته بطاعته فيما يناقض أوامره، كما إنه لم يشترط لهذا

إقامة الدولة الإسلامية.. بين منهاج النبوة وسبل أهل الضلالة (٤)

الرافضة الاثناعشرية

من إمامة المعدوم.. إلى ولاية الطواغيت

أوردنا في الحلقة الماضية من هذه السلسلة لمحات عن تاريخ نشوء دين الرافضة على أساس نظرية (الإمامة الإلهية) الباطلة، وما اشتُق منها من نظريات (الوصية) و(النص)، و(التقية) و(البداء)، و(الغيبة) و(الرجعة)، وغيرها من البدع المكفرة والخرافات. وسنحاول في هذه الحلقة -بإذن الله- أن نبين كيف اضطر الروافض إلى التلاعب بنظرية (الإمامة الإلهية) التي اشترطوها لإقامة الدولة الإسلامية، وكيف أضافوا التعديل تلو التعديل عليها حتى وصلوا إلى نظرية (ولاية الفقيه)، التي تنقض أصول نظريتهم الأولى، وتقوم عليها دولة إيران الشركية اليوم، وتسعى لتعميمها على بلاد المسلمين كافة.

فبخلاف ما يزعمه الرافضة من أن دينهم وحي من السماء على رسول الله محمد، صلى الله عليه وسلم، وأنه وصل إليهم مسلسلا منه عبر علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- وأبنائه، حتى دوَّنوه في القراطيس ونشروه بين الناس، فإن أكثر الباحثين المحقِّقين يجزمون بأن هذا الدين كتبه علماء الرافضة بعد موت كل من يزعمون له الإمامة والعصمة من أبناء علي، رضي الله عنه، ودخولهم في ما يسمّونه (عصر الغيبة) أي غيبة إمامهم الثاني عشر الذي اختلقوه من العدم، ليرقّعوا به ثوبهم المِزق، ويعززوا به بنيانهم الهدِم.

فلم يكتفِ الرافضة باشتراط العصمة والنص لمنصب الإمامة، ليدعوا بذلك نقض شرعية كل خلفاء رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من لدن أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، ويبرروا الخروج عليهم، وتكفيرهم، بل توجهوا إلى عامة المسلمين ليشترطوا عليهم في دينهم أمورا تُلزمهم ببيعة أئمتهم والدخول في دين الرفض ليكونوا مسلمين.

فكان أهم ما بدؤوا به هو موضوع الإمامة، فجعلوا منها أصلا من أصول الدين، ومن لم يعرف إمام زمانه، ويبايعه فلا إيمان له، ولذلك وقع عندهم الخلاف في إيمان بعض من كبار أصحاب أئمتهم لما ماتوا في فترات الاختلاف على تحديد الإمام.

وليضيِّقوا على أتباع دينهم أكثر، فقد قالوا بتوقيف كل ما يتعلق بمنصب الإمامة من أحكام كالقضاء وإقامة الحدود والحسبة والجهاد والجمعة، وغيرها، فلا يصح أن يقوم بها إلا من يزعمون إمامته أو من ينصِّبه الإمام لذلك، وحرَّموا عليهم أن يتقاضوا إلى من يسمونهم بـ "أئمة الجور"، أو يقاتلوا من ورائهم، أو يصلوا الجمعة خلفهم، أو يؤدوا إليهم زكاتهم.

بل وامتد تحريفهم إلى التشريع في الدين، فمنعوا أتباعهم من الأخذ من كتاب الله، أو سنة رسوله -عليه الصلاة والسلام- مباشرة، وألزموهم بأن يأخذوا الأحكام عن طريق "الأئمة" فحسب، وزعموا أن كلام أئمتهم هو القرآن الناطق، مقابل ما سموه "القرآن الصامت" الذي في مصاحف المسلمين وصدورهم، ثم تعدوا الأمر لينكروا توقف التشريع في الدين بموت النبي، صلى الله عليه وسلم، زاعمين أنه اختص آل بيته بالكثير من الأحكام التي لم تحدث الحاجة لإظهارها في حياته، وأن كل ما ينسبونه لأئمتهم من أقوال وأفعال، إنما هو مما ورثوه من علم النبوة، بل شطُّوا بعد ذلك بعيدا ليزعموا أن أئمتهم يوحى إليهم من الله تعالى، لتكون أقوالهم وحيا يوحى، ويجعلوها ضمن ما يسمونه "السنة" في باب أصول الفقه، فمنعوا الاجتهاد في الدين، وعدُّوا من يتصدى للفتيا من غير الأئمة بمثابة الطواغيت المشرِّعين، الحاكمين بغير ما أنزل الله.

ولم يقتصروا على حصرهم تفسير الكتاب والسنة بما ينسبونه لأئمتهم من أقوال، وتأويلهم نصوص الوحيين بتأويلات باطنية كاذبة، بل امتدت ألسنتهم الآثمة إلى تلك النصوص بالتكذيب والتحريف، فلا صحيح من السنة إلا ما وافق مذهبهم، بناء على القول المكذوب على جعفر (الصادق): "ما خالف العامة فهو الرشاد"، ويعنون بالعامة أهل السنة والجماعة، بل وكذّبوا حتى بصحة القرآن الكريم، زاعمين أن صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حرّفوا آياته، وحذفوا منها ما كان فيها من نص واضح على إمامة علي -رضي الله عنه- وآل بيته، وأزالوا ما فيه من لعن لأبي بكر وعمر وبني أمية، وكل من ليس على مذهبهم الباطل وملتهم الكافرة بزعمهم، ونسبوا إلى أئمتهم مصحفا غير الذي في أيدي الناس، وبالتالي فقد ادعوا احتكار الوحيين أيضا بعد أن احتكروا تأويلهما، وبيان الأحكام النازلة فيهما.

وزادوا على حصرهم دين الناس بأئمتهم، بأن ربطوا دنياهم بهم أيضا عن طريق إشاعة شرك العبودية بين أتباعهم، وحثهم على الاستغاثة بأئمتهم ودعائهم، والتقرب إليهم بالذبح والنذور، والتبرك بقبورهم، وما ينسبونه إلى آثارهم، ليرزقوهم الأموال والأولاد، أو يشفوهم من الأمراض، زعموا، وكل ذلك في إطار عملية شاملة لحشد الناس إلى حزبهم، وربطهم بمذهبهم.

وفيما ذكرنا من أخبار بنائهم دينهم كله على أصل الإمامة غنى عن إيراد المزيد من الأمثلة لتوضيح المراد، رغم أن دينهم الخرافي الوضعي مليء بأمثال هذه الغرائب.

من "الإمامة الإلهية" إلى نيابة الإمام

لم يستحِ الروافض من تغيير دينهم في مسألة الإمامة عدة مرات طوال قرنين من الزمن تقريبا، ولكن أحرج المواقف التي مرّوا بها كانت عند وفاة إمامهم الحادي عشر الحسن (العسكري) بن علي (الهادي)، وذلك في منتصف القرن الثالث الهجري، من غير أن يعقب، ولتسلم لهم نظريتهم اخترعوا قصة ولادة ولد للحسن (العسكري) من جارية رومية، وزعموا أن أمه أخفته لحمايته من الحكام حتى يكبر، ثم عدّلوا القصة ليقولوا إن أعداءه عثروا عليه وهو صبي، فاختبأ منهم في سرداب في مدينة سامراء بالعراق.

فلما طالت قصة اختبائه، وكثرت أسئلة أتباعه عنه، ومطالبتهم برؤيته لأخذ الدين منه، زعم الدجاجلة الكذبة أنه متخفٍ عن الناس، ومحتجب عن أعينهم، فلا يعرفه إلا نائب له هو (عثمان بن سعيد العمري) الذي أخرج لهم رسائل زعم أنها بخط المهدي المزعوم، بتنصيبه نائبا عنه للرد على أسئلة الناس، وتبليغهم علم الإمام، واستلام الخمس منهم، والأخيرة هي الأهم كما سنرى لاحقا.

ومع ظهور نواب للإمام الثاني عشر محمد (المهدي) بن الحسن (العسكري)، انتهى عند الرافضة عصر الأئمة المعروفين وبدأ عصر الغيبة، وسميت هذه المرحلة بالغيبة الصغرى، لوجود نواب معروفين للإمام، يقومون مقامهم، ويحفظون لطواغيت الرافضة نظريتهم الباطلة وأصلهم الفاسد.

واستمرت مرحلة (الغيبة الصغرى) قرابة الـ ٧٠ عاما، تعاقب على نيابة الإمام فيها ٤ نواب، أهمهم بعد العمري ابنه محمد (ونلاحظ انتقال نيابة الإمام بالوراثة كمنصب الإمامة)، الذي استمر في منصبه ٤٠ عاما، تلاه الحسين النوبختي، ثم علي المسيري، الذي انتهت بوفاته -سنة ٣٢٩ هـ- هذه المرحلة، خاصة أنهم بوفاته شعروا أن كذبة الغيبة الصغرى ووجود الإمام في مكان خفي لن تنطلي على أحد بعد اليوم بانقضاء العمر المتوقع لغالب الناس.

وبدأت مرحلة (الغيبة الكبرى) التي منعوا من الخوض في كُنهها أو التساؤل عن مكان الإمام وموعد ظهوره فيها، والتي استمرت منذ ذلك الوقت وإلى يومنا هذا، ليعيش الرافضة طوال ١٠٠٠ سنة دون إمام ظاهر، ويبدأ علماء الرافضة بوضع الأحاديث على ألسنة أئمتهم، وتتطور محاولاتهم الخروج من متاهة الغيبة بحلول متعددة، لا شك أن ولاية الفقيه في إيران الرافضية هي طورها الأعلى، ولذلك نجد إكثارهم هذا الزمان من الحديث عن (عصر الظهور)، ويقصدون بذلك ظهور المهدي (المنتظر) ليقيم الدولة الإسلامية العادلة، وينتقم من أعداء آل البيت (ويقصدون بهم أهل السنة)، ويملأ الأرض عدلا كما ملئت كفرا وجورا، زعموا.

ألف عام من الحيرة...

وقع طواغيت الرافضة في شر أعمالهم، وسقطوا في فخ "الإمامة الإلهية" الذي نصبوه للمسلمين، ووجدوا أن القيود والأغلال التي طالما ربطوا بها الناس باتت تطوق أياديهم وأعناقهم، فما كانوا يحصرونه بالإمام من تشريع واجتهاد وحكم وإقامة للحدود وقتال وأخذ لأموال الخمس والزكاة وغيرها، ويمنعون أيا من الناس من أن يتولّوا شيئا منها، باتوا هم أيضا ممنوعين من القيام بها، بحكم غيبة الإمام، واستحالة موته ونصب إمام بعده، لأنهم ختموا به سلسلتهم الاثني عشرية، وكذلك صعوبة ادعاء النيابة عنه، لكثرة الأدعياء الذين ستغويهم صلاحيات الإمامة ومكاسبها المالية للسعي في ذلك (وقد خرج فعلا في عصر النواب الأربعة المقبولين لدى الرافضة أكثر من ٣٠ نائبا يرفضهم الرافضة، وتولوا جمع الخمس والزكوات باسم الإمام الغائب)، وهنا كان لا بد لهم من حيل جديدة تمكنهم من الاستمرار في وضع دين الرافضة، وتطوير نظرية "الإمامة الإلهية".

وهكذا اهتزت عقيدة الرافضة كثيرا خلال هذه الفترة، وخرج غالبهم عن هذا الدين الباطل الذي يجدون فيه تناقضا كبيرا، بحصره كل جوانب دينهم ودنياهم بوجود الإمام الذي ليس له وجود إلا في الأساطير والخرافات، وقد وصف أحد طواغيتهم الكذابين الذي يسمّونه (الصدوق) حالة الرافضة في بدايات (الغيبة الكبرى)، التي يسمونها (عصر الحيرة) بقوله: "وجدت أكثر المختلفين عليّ من الشيعة قد حيرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم الشبهة"، ويقول طاغوت آخر من طواغيتهم، وهو النعماني: "أيّ حيرة أعظم من هذه التي أخرجت من الأمر هذا الخلق الكثير والجم الغفير، ولم يبقَ ممن كان فيه إلا النزر اليسير؟! وذلك لشكّ الناس".

التوقفيّون والحركيّون

وكان التطوير الأهم في نظرية "الإمامة الإلهية" خلال هذه المرحلة هو اختراع نظرية جديدة هي "الانتظار" التي اختلفوا لاحقا في تأويلها، بين موقفين رئيسين، الأول (توقفي) يقوم على الاستخفاء بالتقية، حتى عودة الإمام الغائب، والآخر (حركي) يقوم على ضرورة تهيئة الأوضاع لعودة هذا الإمام، وذلك بتحقيق التمكين وامتلاك القوة التي تزيل أسباب خوف الإمام من أعدائه ليتمكن من الظهور والحكم وإقامة الدين.

أما الاتجاه الأول (التوقفي) فقد شدَّد على تحريم أي تحرك لإقامة "الدولة الإسلامية" أو اتباع أي أحد يخرج في عصر الغيبة باسم إعادة الحكم لآل البيت، وقد نسبوا لمحمد (الباقر) القول: "كل راية ترفع قبل راية المهدي فصاحبها طاغوت يُعبد من دون الله، وكل بيعة قبل ظهور القائم فإنها بيعة كفر ونفاق وخديعة".

وساد المنهج (الإخباري)، بين أتباع هذا الاتجاه، الذي يشبهونه زورا وبهتانا بمنهج أهل الحديث، والذي يمنع علماءهم من الاجتهاد، ويمنع جُهالهم من التقليد، ويأمر الجميع بالأخذ فقط من الآثار المنسوبة لأئمتهم، وقد أسرف هؤلاء بالكذب على النبي -صلى الله عليه وسلم- وآل بيته، بل وعلى مهديهم الغائب، ويمكن القول إن معظم ما وُضع في دين الروافض من أكاذيب وبدع وخرافات، وطعن في الإسلام وأهله، وفي القرآن وحملته إنما هو من فعل أولئك (الإخباريين)، بل وقد أعادوا كتابة تاريخ القرون الماضية من جديد بما يُوافق أهواءهم ومعتقداتهم، وهكذا لم يكتفِ الروافض وعلى رأسهم (الإخباريون) ببناء دينهم على أصلهم الفاسد "الإمامة الإلهية"، وإنما كتبوا تاريخ البشرية من جديد ليوافق هذه النظرية الباطلة، بل وحددوا معالم المستقبل لينسجم معها أيضا.

وبناء على هذا فقد استمر وقوف أهل الاتجاه (التوقفي) موقفا سلبيا من كل الدول التي أقامها الرافضة خلال الأزمنة الماضية، ونقضوا شرعيتها بناءً على نظريات (الوصية) و(النص) و(العصمة) و(الانتظار) وغيرها، التي لا تتوافق شروطها مع جميع أولئك الحكام رغم ديانتهم بدين الرافضة، وإيمانهم بانتظار (المهدي)، ورغم زوال الموانع التي برَّروا بها غيبة إمامهم، بعرض بعض أولئك الملوك على طواغيت الرافضة، أن يطلبوا من (المهدي) الظهور لتسلم حكم دولهم، إلا أنهم رفضوا العرض بحجة أن لخروجه علامات لم تظهر بعد!

أما أصحاب الاتجاه الآخر، الذين لم ترق لهم جمودية (الانتظار)، رغم إيمانهم بألّا إمام إلا بظهور مهديهم، تبعا لإيمانهم بنظرية (الإمامة الإلهية) وشروطها الباطلة، فقد أحرجهم كثيرا ضعف نظرياتهم البدعية وقصصهم الخرافية أمام حجج خصومهم، فتحركوا تحت ضغط أتباعهم ليتحرروا من قيود جمودية (الانتظار)، متسلحين بالمنهج العقلي الضال للمعتزلة، وأصولهم في التلقي والاجتهاد والمناظرة، ليفتح طواغيت الرافضة هؤلاء، الذين يسمّونهم (الأصوليين) الباب بذلك رويدا رويدا أمام أنفسهم، للاجتهاد واتخاذ الأتباع والمقلدين، وإعادة العمل ببعض العبادات التي أسقطها (التوقفيون) في عصر الغيبة، كصلاة الجمعة، والحسبة، والقتال، وإقامة الحدود، بل والإمارة أيضا، وكل ذلك طبعا وفق دين الرافضة، لا وفق دين الإسلام.

نظرية (نيابة الفقيه)

تمكن طواغيت (الأصوليين) من فتح باب الاجتهاد أمام أنفسهم، بكسرهم قفل (الإمامة الإلهية) الذي أغلق الباب عليهم، وحلِّهم للعقدة التي وضعها طواغيت (الإخباريين)، والمتعلقة بعدِّ كل علم غير علم الأنبياء والأئمة علما ظنّيا، وعدم إجازتهم العمل به، فأخرجوا نظرية جديدة تقوم على أساس (النيابة العامة للفقهاء) عن المهدي، بناء على تأويل نص منسوب لأحد أئمتهم يجيز طاعة من يعرف أقوال آثارهم، فهم نواب للمهدي في هذا الباب لا أكثر، وهو (أي المهدي) يسددهم ويمنعهم من الخطأ، اعتمادا على نظرية (اللطف) الاعتزالية، بل هو يَظهر عند الضرورة لينقض إجماعهم على الخطأ بقول يلقيه بين أقوالهم من معلوم أو مجهول.

إلا أن الغالب في قضية التأصيل لنظرية (نيابة الفقيه) هو حل إشكالية استلام ضريبة (الخمس) التي فرضوا من خلالها اقتطاع خمس أموالهم وتأديتها لأئمتهم، إذ توقف أداؤها لفترة طويلة لغياب الإمام، فما كان أمام طواغيت الرافضة سوى أن يفتحوا الباب لأنفسهم لأخذ هذه الأموال من الناس، بدعوى الاحتفاظ بها في خزائنهم وتأديتها لمهديِّهم عند خروجه، أو نيابته في التصرُّف فيها وإنفاقها على آل البيت، زعموا، وفي سبيل نشر دينهم، وتقوية أتباعهم، فلما فُتح باب النيابة عن الإمام الغائب في باب واحد هو (الخمس)، أجاز طواغيت الرافضة لأنفسهم النيابة عنه في الأبواب كلها تدريجيا، حتى قال أحد رواد هذا الاتجاه، وهو شيخهم الكركي: "إن الفقيه المأمون، الجامع لشرائط الفتوى، منصوب من قبل الإمام المهدي".

وهكذا بدأ طواغيت الرافضة يحلون محل أئمتهم، ويتشبهون بهم أكثر فأكثر، ويحتكرون لأنفسهم ما حصروه بهم، من تشريع، واجتهاد، وقضاء، ورئاسة، فبدؤوا يستثمرون نظرية (نيابة الفقهاء) في الضغط على الحكام لأخذ الإجازة منهم بالحكم، وإلا كانوا طواغيت مشركين، فشابهوا بذلك ما كان يفعله "باباوات" النصارى في أزمنة ضعفهم من اشتراط إجازتهم لشرعنة حكم ملوك أوروبا، زاعمين النيابة في ذلك عن عيسى المسيح عليه السلام.

من "نيابة الفقيه" إلى "ولاية الفقيه"..

ربما تكون الدولة الصفوية أول الدول الرافضية التي مارس فيها طواغيت الرافضة سلطتهم نوابا للمهدي المزعوم، بأن جعل طهماسب بن إسماعيل الصفوي الحكم لأحدهم وهو الكركي، ليحكم بالنيابة عن المهدي، على أن يجيزه بإدارة شؤون بلاد فارس، فيكتسب بذلك شرعيّة في نظر الروافض الذين كان يسعى لاستمالتهم إلى صفِّه ضد أعدائه العثمانيين بشكل خاص، وكذلك في نظر جنوده وأنصاره من القزلباشية الصوفيين الباطنيين.

ولكن اشتراط هذه الإجازة للحكام من "نواب المهدي" لم يرسخ كقانون، نظرا لتهرب الملوك منها أولا، وللتنازع حول أصل نظرية "نيابة الفقهاء" مع (الإخباريين) الذين لم يستسلموا لإخوانهم (الأصوليين)، ولم يسلّموا لهم بتنصيبهم من قبل مهديِّهم، ورغم ذلك فقد استمر نفوذ طواغيت الروافض بازدياد بين أتباعهم، وبالتالي امتلكوا القوى التي يستطيعون من خلالها الضغط على الحكام، كما فعلوا مع سلاطين القاجاريين حتى نهاية حكمهم، ونظرا لاضطراب العلاقة بينهم وبين الحكام، فقد ظهر بين طواغيت الروافض اتجاه قوي يقول بوجوب أن تكون السلطة في أيديهم بشكل مباشر، ثم يفوِّضوا هم جزءا منها لمن يرون من الناس، بدل تقاسمها مع الحكام، فلا ينالوا منها غير الولاية على القضايا الدينية فحسب.

وهكذا وبعد أن ضاق الروافض وطواغيتهم ذرعا بنظرية (الإمامة الإلهية) وشروطها، ونظريات (الغيبة) و(الانتظار)، باتوا يجهرون بصوت خافت بالحاجة إلى إعادة النظر في هذه النظريات الباطلة، أو على الأقل إيجاد منافذ تسمح لهم بإقامة الدول والحكومات، والفصل في القضايا والمنازعات، وحراسة الثغور وإقامة الحدود، وجمع "الخمس"، والزكوات، وغير ذلك مما لا غنى لمجتمعاتهم عنه، فتطور لديهم القول بنظرية جديدة بنوا عليها آخر دولهم الطاغوتية بإذن الله، وهي دولة إيران الشركية التي تقاتلها دولة الإسلام اليوم، وهي نظرية "ولاية الفقيه".

وسنسعى -بإذن الله- في حلقة قادمة من هذه السلسلة إلى الحديث عن هذه النظرية، وواقعها اليوم في ظل تطبيقها من قبل طواغيت إيران، نسأل الله أن يعلِّمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما علمنا، وأن يهدينا سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين.

إقامة الدولة الإسلامية.. بين منهاج النبوة وسبل أهل الضلالة (٥)

الرافضة الاثنا عشرية

يأكلون أوثانهم

تحدثنا في الحلقات الثلاث الماضية من هذه السلسلة عن تطور دين الرافضة الاثني عشرية المشركين، وكيف بني هذا الدين كله على أصل فاسد هو "الإمامة الإلهية"، التي تحصر الحق في الإمامة بفئة من الناس يزعمون أنهم استحقوها بعهد من الله تعالى، ووصية من النبي، صلى الله عليه وسلم.

وجدنا كيف أنهم زادوا في دينهم ونقصوا على مدى القرون الماضية، وذلك بسبب تداعي أصل دينهم، وحاجتهم المستمرة إلى تعزيزه بالمزيد من الأكاذيب والخرافات، التي لم يكن آخرها اختلاقهم لشخص زعموا ولادته لرجل لم يعقّب، واخترعوا له قصة الغيبة، ثم ربطوا حكايته بقصة عبد الله المهدي الذي يولّيه المسلمون أمرهم في آخر الزمان، ليقاتل بهم الدجال ومن معه من المشركين.

وسنسعى في هذه الحلقة الخاتمة لحديثنا عن تجربة الرافضة الاثني عشرية في سعيهم المزعوم لإقامة الدولة الإسلامية، إلى أن نكمل قصة تطور دين هؤلاء القوم، وصولا إلى آخر ما بلغه طواغيتهم من الكذب والخداع، وهو نظرية "ولاية الفقيه" التي يقوم عليها النظام السياسي لدولة إيران الرافضية اليوم، والتي يسعى الروافض إلى تعميمها لتشمل كل ما يمكنهم السيطرة عليه من الأرض.

نهاية طريق الضلالة.. هاوية

لقد أظهر أسلاف طواغيت الرافضة نظرية "الإمامة الإلهية" كوسيلة للخروج على أئمة زمانهم، وجذب الأنصار والأتباع، بإقناعهم أن الدولة الإسلامية لا يمكن أن تقوم كما كانت في عهدها الأول، إلا أن يقوم عليها رجال من آل بيت النبي، صلى الله عليه وسلم، الذين يعدونهم الأمناء على منهاج النبوة، والورثة لعلم الأنبياء، والمؤهلين وحدهم لأن يتبعهم الناس لما أضفوه عليهم من صفات مزعومة كالعصمة وعلم الغيب وغير ذلك.

وكان جعلهم كل من يحكم الناس، أو يقضي بينهم، أو يفتي لهم في الدين، أو يقوم فيهم بشعائر الدين كصلاة الجماعة، والزكاة، والجهاد، وغيرها طاغوتا، سوى أئمتهم أو من اختاره أئمتهم لأداء هذه الوظيفة، كان فخا صنعوه بأنفسهم بسبب انقطاع أئمتهم، واختفائهم من الأرض بالكلية، مع ما يعنيه ذلك –بناء على أصلهم الفاسد– من وجوب بقاء الناس بلا جماعة، ولا إمام يجتمعون عليه، ويصلون خلفه، ويقاتلون عدوهم من ورائه، ولا قاض يفصل بينهم في الخصومات، إضافة إلى تعطيل أحكام الشريعة، والخضوع لأحكام الطواغيت، وإبطال شعائر الدين، واندراس معالمه، وذلك كله حتى تتهيأ الظروف التي يزعمون أنها واجبة لخروج إمامهم الغائب المختلق ليحكمهم، ويؤمّهم، ويسوسهم بالعدل، ويحكمهم بالشريعة.

من "إمامة المعصوم" إلى "ولاية الفقيه"

وجيلا بعد جيل، بدأ طواغيت الرافضة بالسعي للخلاص من الأغلال التي وضعوها في أعناقهم، والقيود التي كبلوا بها أيديهم وأقدامهم، والخروج من الفخ الذي حفروه بأنفسهم، فبدؤوا يعملون على تبرير القيام بالوظائف التي حصروها سابقا بإمامهم الغائب، بداية بالفتوى والقضاء وأخذ الخمس والوصاية على الأوقاف وأموال اليتامى، وصولا إلى الزعم بحقهم بحكم الناس "بالنيابة عن الإمام"، وزعمهم أنهم أخذوا الحق في كل ذلك من الإمام الغائب، سواء عن طريق الكتب المكذوبة على لسانه، أو الروايات الموضوعة على ألسنة أئمتهم السابقين، وهكذا وصل الأمر بطواغيت الرافضة إلى نصب أنفسهم أوصياء على ملوكهم، وتوليتهم بناء على ذلك شؤون الحكم والسياسة "نيابة عن الإمام"، بما لديهم من صلاحيات يزعمون أخذها من أئمتهم، كما كان دأب باباوات النصارى مع ملوك أوروبا قبل قرون، فكل من قبلوه جعلوا دولته "دولة إسلامية"، وأجازوا لأتباعهم القتال من ورائه، والتقاضي إليه، مع احتكارهم الاستيلاء على أموال الخمس "نيابة عن الإمام"، وإن رفضوا حكم ملك ما جعلوه طاغوتا، وحرضوا أتباعهم على عصيانه والخروج عليه.

وهكذا ومع تفاقم النزاعات بين أحبار ورهبان السوء الذين يتبعهم الرافضة وملوكهم، بدأ كل من الطرفين يكيد للآخر، ويسعى جهده إلى الاستئثار بالحكم من دونه، فظهر بين علماء الروافض ومراجعهم من ينادي صراحة بوجوب أن يكون الحكم بأيديهم وحدهم، وتطويرهم بذلك نظرية "الإمامة الإلهية" التي زعموا بها حق أئمتهم بولاية أمر المسلمين، لينقلوا هذا الحق إلى أنفسهم، أسوة بباقي الأمور التي كانت خاصة بأئمتهم ثم أجازوها لأنفسهم، وهكذا ظهرت نظرية "ولاية الفقيه" التي هي في حقيقتها خروج مبطّن على أصل دينهم الباطل، وذلك بمنح كل ما حصروه بأئمتهم المزعومين إلى رجال لا يحملون الصفات التي ادَّعوا قبلا أنها واجبة في الحاكم، ليعدل ويقيم الدين على منهاج النبوة، وأهمها العصمة عن الخطأ، والعلم بكل شيء ظاهره وباطنه، حاضره وغائبه، وذلك بتعديل هذه الصفات، والتخفيف منها نوعا ما لتناسبهم.

فتحولوا من اشتراط العصمة في الحاكم، إلى الاكتفاء بالعدالة الظاهرية، ومن اشتراط العلم بكل شيء، إلى الاكتفاء بعلم ما يلزمه ليحكم بشريعتهم، أي أن يكون عالما بكلام أئمتهم، قادرا على الاجتهاد فيه، وأخذ دينهم منه.

بل وتجرؤوا على المطالبة لأنفسهم بـ "خلافة الإمام" بدل ما اكتفوا به سابقا من نيابة له، ثم جاؤوا إلى ما كانوا يرفضونه سابقا من أحكام الإمامة عند أهل السنة، التي أصلها خلافة النبي –صلى الله عليه وسلم– في أمته، وسياستهم بشريعة رب العالمين، ليأخذوها ويبنوا عليها نظرية "ولاية الفقيه" هذه، مع ما أضافوه إليها من بدع، وما جنحوا إليه من آراء إخوانهم المعتزلة –المنسوبين زورا إلى السنة– في هذا الشأن.

الروافض ينقضون أصول دينهم

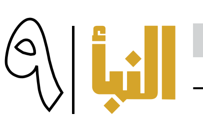
عاد طواغيت الرافضة ليقرّوا أن الدولة تكون إسلامية عندما تُحكم بشريعة الإسلام، وبما أن علّة قيامها أن تقيم الدين، فمن الواجب أن يتم نصب الحاكم الذي يقيم هذا الدين، ويحكم بهذه الشريعة، مع إيمانهم أن الدين الذي يجب أن تقيمه هذه الحكومة هو دينهم الوضعي الباطل، والشريعة التي يجب تحكيمها هي شريعتهم الطاغوتية التي تقوم على اتخاذ مراجعهم، وشيوخهم أربابا من دون الله تعالى.

كما أقرّوا بأن نصب هذا الحاكم إنما يكون بالاختيار لا بالنص الإلهي، والوصية النبوية، فمن اجتمع فيه شروط الخليفة جاز له أن يكون حاكما، بل وجب عليه ذلك، ووجب على من هو من أهل للاختيار عندهم أن يختاروه، ليقيم دينهم، ويحكم بشريعتهم، ويكون ذلك الحاكم "ولياً للمؤمنين" و"خليفة للإمام"، يقوم مقامه، ويأخذ الذي له من حقوقٍ على كل من يؤمن بذلك الإمام الغائب.

وكذلك فإنهم اضطروا إلى نسف عقيدة "الانتظار"، باعترافهم أن "الدولة الإسلامية لا يمكن أن تقوم إلا بسعي المؤمنين لإقامتها"، وبالتالي الإنكار على من نادى بالقعود انتظارا لعودة الإمام ليقيم دولة العدل التي لا تقوم بغيره، وتحريم أي فعل لاستعجال ذلك، بل واعتبار كل راية تخرج لإقامة هذه الدولة قبل عودة إمامهم راية جاهلية، ومن يرفعها شيطانا، فما دامت "الحكومة الإسلامية" يمكن أن تقوم في غياب "الإمام المعصوم"، فمن باب أولى يكون تجويز الخروج والحركة لإقامة هذه الحكومة، بل وإيجابها.

من "الغيبة الكبرى".. إلى الغيبة المطلقة

وهكذا نجد طاغوت الرافضة الأكبر (الخميني) يقر في كتابه الأشهر (الحكومة الإسلامية) بالأثر السيء للبدع التي أحدثوها، وظنوا أنهم سيصلون من خلالها



إلى أن يحكموا الناس بشريعتهم، ويقيموا بذلك دينهم الشركي، فيقول الهالك: "قد مرّ على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام، وقد تمر آلاف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر، فهل تبقى أحكام الإسلام معطلة طوال هذه المدة المديدة؟"، ويقول: "لا تقولوا نَدَعُ حتى ظهور الحجّة عليه السلام (يقصد إمامهم الغائب)، فهلّا تركتم الصلاة بانتظار الحجّة!؟"، ثم ينطلق ليقرّ بوجوب إقامة الدولة الإسلامية من أجل إقامة أحكام الدين، فيقول: "كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية، فهو ينكر ضرورة تنفيذ أحكام الإسلام، ويدعو إلى تعطيلها وتجميدها".

ويتجاوز الخميني مسألة إيجاب الرافضة وجود الإمام في كل زمان ومكان، ليتعداها إلى إيجاب وجود ولي الأمر، معتبرا أن علة الوجوب هي علة وجوب الإمامة ذاتها، فيقول: "وجود ولي الأمر القائم على النظم والقوانين الإسلامية ضروري، لأنه يمنع الظلم والتجاوز والفساد، ويتحمل الأمانة، ويهدي الناس إلى صراط الحق، ويبطل بدع الملحدين والمعاندين، ألم تكن خلافة أمير المؤمنين (يقصد علياً، رضي الله عنه) قد انعقدت لأجل ذلك؟".

وفي سبيل تجويز "ولاية الفقيه" فإن الطاغوت الخميني يجعل أهلية الحاكم للحكم إنما تكون بما يحققه من شروط الولاية، لا بالنص عليه الذي لا يمكن أن يتوفر في ظل غيبة الإمام، فيقول: "بالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام حال غيبته، إلا أن توفر خصائص الحاكم الشرعي في أي شخص يعتبر مؤهّلا ليحكم في الناس".

بل ويجعل الهالك الخميني العمل على تشكيل هذه الحكومة فرعا من الإيمان بالولاية التي هي من أصول دينهم، فيقول: "والإيمان بضرورة تشكيل هذه الحكومة، وإيجاد تلك المؤسسات، جزء لا يتجزأ من الإيمان بالولاية"، ثم يؤكد أن من يقوم على هذه الحكومة يقوم بما للأئمة من وظائف دون أن يكون بمقامهم، أو منزلتهم، "لأن كلامنا هنا لا يدور حول المنزلة والمرتبة، وإنما يدور حول الوظيفة العمليّة"، كما أن قيام "الإمام المعصوم" بوظائف الحكم لا ينزله إلى مقام غيره من الحكام، "فإن للإمام مقاما محمودا، ودرجة سامية، وخلافة تكوينية، تخضع لولايتها كل ذرات الكون، وأن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرّب، ولا نبي مرسل".

وبهذا يترك طواغيت الرافضة لأئمتهم ما أشركوهم به مع الله –تعالى– في أسمائه وصفاته، ودعائهم، والتقرب إليهم بالطاعات، وينتزعون منهم بعض ما زعموه لهم من حق في التشريع والحكم، فمن يسمونهم "الفقهاء" بيدهم أمر التشريع باسم الاجتهاد، وعلى الأتباع طاعتهم في ذلك، كونهم نوابا عن الإمام، ومع تولي هؤلاء الطواغيت حكم الناس بشكل مباشر، وإنفاذ أحكامهم فيهم، فإن الحاجة إلى "الإمام الغائب" تنتفي بالكلية، وما دام من الممكن إقامة دينهم الباطل، وتحكيم شريعتهم الوضعية، وسلب الناس أموالهم باسم الخمس، وقتال أعدائهم باسم الجهاد، في غياب "الإمام"، فما الحاجة إلى "رجعة الإمام" أو "ظهوره" إن كان وجوده وعدمه سواء.

وعلى هذا الأساس ينقسم الرافضة اليوم حول نظرية "ولاية الفقيه" بين مؤيد لها يرى وجوبها، ومعارض لها لا زال يصرّ على نظرية "الانتظار"، ويحرّم إقامة الدول قبل عودة إمامهم من غيبته، وبين من يتقبلها باعتبارها تمهّد لرجعة إمامهم وظهوره، وذلك من خلال تهيئة الظروف له، بتكثير الأنصار، وإعداد العدة، والتزود من القوة، التي ترفع عن الغائب خوفه من أعدائه، بل ويعَدّ الدول التي تقوم على أساس "ولاية الفقيه" وسيلة لنشر الفساد في الأرض، لتمتلئ جورا وهرجا، فيكون ذلك داعيا لظهور "الإمام" كي يملأها عدلا وأمنا.

ولكن كان صوت أهل "ولاية الفقيه" هو الأعلى اليوم، لامتلاكهم السلطة والدولة والإمكانيات المادية والبشرية الكبيرة، من خلال ما بأيديهم من موارد إيران وما استولوا عليه من موارد العراق وغيرها من البلدان.



ما بعد "ولاية الفقيه"

لقد حصر مراجع الرافضة المؤمنون بنظرية "ولاية الفقيه" بأنفسهم ما كانوا يحصرونه من قبل بأئمتهم، وذلك بناء على فهمهم للأثر: "العلماء ورثة الأنبياء" الذي ينسبونه إلى جعفر الصادق رحمه الله، فيقول الهالك الخميني: "وإذا نظرنا إلى قوله تعالى: {النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ} [الأحزاب: ٦]، وتأملنا في قوله (ع): (العلماء ورثة الأنبياء)، عرفنا أن الولاية من الأمور الاعتبارية التي يمكن انتقالها، وذلك غير مستحيل عرفا".

ويقول كذلك: "حجة الله تعني أن الإمام مرجع للناس في جميع الأمور، والله قد عيّنه، وأناط به كل تصرف وتدبير من شأنه أن ينفع الناس ويسعدهم، وكذلك الفقهاء فهم مراجع الأمة وقادتها".

واعتبروا أنفسهم منصَّبين من قبل أئمتهم للحكم بين الناس، وبالتالي فإن إيمان أتباعهم بولاية هؤلاء الفقهاء عليهم هي فرع من إيمانهم بولاية أئمتهم "المعصومين"، يقول الخميني، بعد أن ساق رواية عن جعفر الصادق، فيها: "اجعلوا بينكم رجلا قد عرف حلالنا وحرامنا، فإني قد جعلته عليكم قاضيا": "فالعلماء بموجب هذه الرواية قد عُيّنوا من قبل الإمام للحكومة والقضاء بين الناس، ومنصبهم لا يزال محفوظا لهم".

فاعتبروا بذلك اختيار من جعلوه من أهل الحل والعقد منهم، ممن هو أهل للحكم، لامتلاكه الشرطين الأساسيين لديهم، وهما العدالة والفقه، بمثابة النص الذي جعلوا سابقا شرطا للإمامة، أو النيابة عن الإمام.

وبمجمل ما ذكرنا يتبين لنا أن الرافضة اليوم في تعاملهم مع نظرية "الإمامة الإلهية" التي قام عليها دينهم، وما تفرع عنها من أصول ونظريات أخرى، أشبه ما يكونون بحال مشركي العرب، الذين كانوا يصنعون الأوثان بأيديهم من التمر ليعبدوها من دون الله، فإذا جاعوا أكلوها، وهكذا استغنى طواغيت الرافضة عن أصولهم ونظرياتهم تدريجيا، لما وجدوا المنفعة في غيرها، بعد أن اتخذوها لقرون أوثانا يعبدونها، ومعاقد للولاء والبراء، يوادّون فيها ويعادون.

صراط المهتدين.. لا تيه الضالين

فهكذا تطور دين الرافضة على مدى القرون الماضية، ليقرّوا بصحة ما تركوا جماعة المسلمين بسببه، وهو إنكارهم شرعية ولاية الخلفاء الراشدين باختيار المسلمين لهم، وادعائهم وجوب النص الإلهي والوصية النبوية لمن يحق له ولاية أمر المسلمين، ليحصروها بعلي –رضي الله عنه– وأولاده من بعده، بناء على ما زعموه لهم من نص ووصية، وينكروا بذلك إمامة كل ولاة أمور المسلمين، ويناصبوهم العداء والقتال، ويزيدوا على دينهم، ويكثروا من الابتداع فيه، ويبالغوا في الكذب على الله تعالى، ورسوله وآل بيته، لينصروا ملتهم، ويعزلوا مذهبهم عن دين المسلمين، حتى صار دينا مستقلا قائما على الشرك والخرافة، ليس لهم في اتباعه نقل، ولا لهم في أخذه من عقل.

وهكذا تتطور كل المذاهب الباطلة، والجماعات الضالة، التي تزعم السعي لإقامة الدولة الإسلامية، وهي تسير على طرق مبتدَعة، ليس لهم عليها من برهان، أو أثر لسلف صالح، فتنحرف بهم عن جادة الصواب، وتوقعهم في مهاوي الشرك والكفر من حيث زعموا أنهم يريدون إقامة الدين، فيخبطون فيها خبط عشواء، ويتلونون فيها تلون الحرباء، حتى لا تكاد تعرف لهم فيها أصلا يركنون إليه، وإن أصابوا بعض الحق في شيء من أقوالهم وأفعالهم، فإنهم لا يقصدون منه إلا ما يقصدونه من أيٍّ من طرق الضلالة التي اتبعوها من قبل، فإن وجد في ذلك الحق ما يشتهي، تعلق به، وإن وجد فيه خلاف ذلك، ذمّه، وعاد يتقلب في تيهه، باحثا عن هدى في دروب الضلالة.

أما أهل السنة والجماعة السائرون على منهاج النبوة في سعيهم لإقامة الدين، فهم على طريق واحد لم يغادروه منذ بعثة نبيهم، صلى الله عليه وسلم، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، لم تختلط عليهم الطرق، ولم تنحرف بهم السبل، بل هم متمسكون بصراط الله المستقيم، وهو كتابه وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام، معتصمون بحبل الله المتين، وهي جماعة المسلمين، يؤمنون بالله حقا، ويتوكلون عليه صدقا، ويجاهدون في سبيله مخلصين، والله يهديهم سواء السبيل.